وانه لولم يكن مختارا لما خصص مثلا عن مثل ولزم استمرار قدم العالم او عدمه وذلك باطل **قوله** والذي يوجب استحالة العدم الثاني ذا الاول اي والذي يوجب ما استحالة هو الثاني اي الوجوب المطلق بحسب الذات المعبر عنه بالضرورة المطلقة لا الاول وهو الوجوب الوقتي اذ لا يلزم من وجوبه في وقت ان يكون واجبا بحسب الذات حتى يثبت دائما وذلك لما علم من ان الوقتية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت معين من تعيينه غير دائم عين مفارقة الوقت اعم من الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الذات اذ كل واجب بحسب الذات واجب بحسب الوقت وليس كل واجب بحسب الوقت واجبا بحسب الذات فيصدق في نحو كل انسان حيوان وتنفرد الوقتية في نحو كل قمر منخسف بالضرورة في وقت الربيع بناء على عدم كون مرور الوقت بالموضوع ضروريا ولا تصدق الضرورية المطلقة هنا اصلا واذا علمت ان الوجوب الوقتي اعم من الوجوب الذاتي وان الاول لا يستلزم الثاني لعدم استلزام الاعم للاخص فلا اشكال ان ما فعله الامام دال على وجوب الصفات وجوبا وقتيا وهو الوجوب وقت الايجاد ولا يلزم من ذلك الوجوب الذاتي لوجوب الصفات الباري مطلقا الذي هو المطلوب لما علمت من عدم استلزام الوجوب الوقتي للوجوب المطلق فيظهر ان الدليل الذي هو الايجاد انما انتج الوجوب الوقتي للصفات وهو اعم من المطلوب الذي هو الوجوب الذاتي ولا يلزم من وجود هذا الاعم الذي انتجه الدليل وجود ذلك المطلوب الاخص فالدليل حينئذ لم ينتج المطلوب وهذا معنى كون الملزوم الاعم لا يكون ملزوما للاخص كما تقول ان الجرسية ملزومة للحيوانية فلا يلزم ان تكون الجرسية ملزومة للانسانية التي هي اخص من الحيوانية فالجرسية تكون دليلا على الحيوانية ولا تكون دليلا على الانسانية التي هي اخص وهكذا الايجاد الذي هو الدليل الذي ذكره المصنف هو ملزوم لوجوب الصفات في الوقت فلا يلزم ان يكون ملزوما لوجوبها بحسب الذات فيكون الايجاد المذكور دليلا على الوجوب الوقتي للصفات ولا يكون دليلا على وجوبها بحسب الذات وهذا غاية البيان **قوله** من حيث ان كل جائز لما تضمن لا اعتراض المذكور ان ما ذكر من الدور هو الدليل على قدم هذه الصفات ومطلوبكم دلالة الفعل على قدمها ولم يدل عليه الا غاية ما دل عليه الفعل وجود الصفات اما قدمها وحدوثها فامر اخر لا اشعار للوجود الفعل به اجاب بانا لا نسلم ان وجود الفعل لا يستلزم الا مجرد وجود الصفات بل انا نقول انه يدل عليها وعلى

وجوبها

وجوبها فهو دليل على صفات واجبة لا على مطلق الصفات وبيانه انا اذا تعقلنا انه لا وجود للفعل الا بعد اتصاف فاعله بصفات الايجاد وان كل حادث متوقف في وجوده على هذه الصفات فمتى رأينا حادثا علمنا انه لولا اتصاف موجده بصفات واجبة لما وجد هذا الفعل الحادث ضرورة انها لو فقد وجدت لتوقف وجودها على صفات اخرى وهلم جرا والتسلسل باطل فيكون وجود هذا الفعل متوقفا على حوادث لا اول لها وهي محال فوجوده المتوقف على المحال بل وجود سائر الممكنات محال الا انه علم وجود هذا الفعل بالحس بالمشاهدة فيكون حدوث الصفات باطلا فتعين ان هنا صفات واجبة وهو المطلوب فقد صار وجود الفعل دليلا على وجوب هذه الصفات في هذا الوجه يختص بوقت الايجاد اذ المختص حادث وقد ابطلناه فتعين ان يكون وجوبا مطلقا هذا اما اشار اليه المصنف **قال** قلت لا غنى عن ملاحظة الدور والتسلسل في هذا الدليل قلنا هو لا يلوح هنا وشطر الدليل مستقل بمعناه ان كان ان اخر من الادلة لو كانت الصفات حادثة لزم الدور والتسلسل اللذين الدور والتسلسل محالان في حقه تعالى والثاني انه لو كانت حادثة لزم الدور والتسلسل ولو لزم الدور والتسلسل لم يوجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود الحوادث باطل بالمشاهدة وهذا الثاني هو ما اراده المصنف وقد علمت ان الدور يشبه فيه وكأنه ورتاه **قوله** بالعلم الحاصل عن النظر لان هذا هو النظري ما الكسبي والنظر على هذه اهتز الدمان **قوله** وهذا الثاني هو معناه لا صلى الله اي ان الكسب هو تعلق القدرة الحادثة بالمقدور وهذا التعريف في الاصطلاح الاول اما عند الشيخ فهو تقدم النظر على العلم مثلا بالمثل التعريف الاول يصدق على النظر سواء قلنا ان العلم الحاصل عقب النظر كسبي ام لا فقط الثاني واما عند من لم يشترط فلان العلم يحصل عن النظر من غير تعلق القدرة الحادثة عند من لم يجعله كسبيا ويحصل مع تعلقها عند من يجعله كسبيا وقد تتعلق به القدرة الحادثة من غير تقدم نظر اصلا جواز اعقليا عند هذا وعلى كل حال فالثاني شامل للعلوم الحاصلة عن الحواس حيث تحصل بالاكتساب كضرب الموجه وتقليب الحدقة وكلا الامرين مستحيل في علمه تعالى اما الاول فلاستلزامه التجدد والحدوث وذلك محال على علمه تعالى الواجب القدم واما الثاني فكذلك ايضا ويزيد بان قدرة الباري تعالى قديمة تتعلق بالاختراع لا الاكتساب وايضا لا تتعلق بعلمه تعالى لاختصاص تعلقها بالممكن وامتناع تعلقها بالواجب

(٤٧